

تحليل الاثر الارتدادي والتفاعلي بين السياسة المالية والنقدية على التوازن الاقتصادي العام (IS-LM)

أ.م.د. فريد جواد كاظم الدليمي

م.م. باسم خميس عبيد

كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة بغداد/ قسم الاقتصاد

basiem1977@coadec.uobaghdad.edu.iq

Fareed_jawad@coadec.uobaghdad.edu.iq

المستخلص:

يتناول هذا البحث بالتحليل التفاعلي والتنسيق بين السياستين المالية والنقدية واثار هذا التفاعل والتنسيق على الاستقرار والنمو الاقتصادي ، وكيف ان الاثار المالية للسياسة النقدية قد تحفز الإجراءات الخاصة بالسياسة النقدية ومعالجة الآثار الجانبية وطبيعة التفاعل والارتداد بين إجراءات كلتا السياستين وأثرهما في التوازن الاقتصادي العام ، وتم في ثنايا البحث توضيح مسوغات التنسيق ومدى ضرورة ذلك بهدف معالجة الاختلالات في النشاط الاقتصادي عبر توأمة الإجراءات النقدية والمالية ، وقد تجسد هذا التنسيق والتفاعل بين السياستين وأثارهما المتبادلة المتسقة وغير المتسقة عند دراسة التوازن الاقتصادي العام وأركانه المتمثلة في التوازن في السوق النقدي والتوازن في السوق السلعي (Is-Lm) وان التوازن النقدي والسلعي مقدمات اساسية الى التوازن الاقتصادي العام ذو المنشأ والبعد الكينزي الذي وضع اساسياته فكرة التوازن الاقتصاديين هيكس وهانسن في تحليلهما للتوازن الكينزي للاقتصاد (نموذج الدخل البسيط) وقد تم تطوير هذا النموذج الى نموذج (Is-Lm) بفضل اسهامته النظرية والتي لخصت التعادل بين الطلب الكلي النقدي والعرض الكلي السلعي اذ تلعب السياسة النقدية دوراً " مؤثراً " وحساساً في الطلب الكلي النقدي (القيمة النقدية للسلع والخدمات) كما تؤثر السياسة المالية بشكل فاعل في العرض الكلي السلعي (المحتوى السلعي للنقود) وان كلتا السياستين بادواتهما واجراءتهما المختلفة تترك تأثيرات متبادلة متجاوبة حول الهدف او تأثيرات متبادلة مرتدة حول الهدف المرسوم ، وان التوازن الاقتصادي المستقر هو حالة قابلة الى اعادة التوازن في حالة تعرض هذا التوازن الى اختلال بفعل قوى ذاتية وان التوازن الاقتصادي غير المستقر هو حالة غير قابلة الى اعادة التوازن وانما تبقى في طيات التأرجح بين اللاتوازن والاستقرار على معدلات اقتصادية معينة للاستخدام والناتج والاسعار.

المصطلحات الرئيسية للبحث/ التوازن الاقتصادي العام- توازن السوق النقدي (LM) - توازن السوق السلعي (IS) - التوازن الاقتصادي المستقر- التوازن الاقتصادي غير المستقر- مرونة الاستثمار- فح السيولة- الطلب النقدي لغرض المضاربة - السياسة التوسعية والانكماشية .



مجلة العلوم

الاقتصادية والإدارية

المجلد 20

العدد 77

للسنة 2014

الصفحات 227-243

*ملاحظة : البحث مستل من اطروحة دكتوراه

المقدمة :

لم يحظ موضوع في علم الاقتصاد والفكر الاقتصادي بالدراسة والتقصي قدر ما حظي به موضوع التوازن الاقتصادي العام حيث احتل حيزاً كبيراً في الدراسات الاقتصادية وعلى وجه الخصوص في مسألة التوأمة بين إجراءات السياستين النقدية المالية ومدى انعكاس هذه الإجراءات الارتدادية والتفاعلية على التوازن

التوازن الاقتصادي العام (IS-LM)

الاقتصادي العام ، أن المهمة الأساسية المعروضة معرفة كيف أن التجاوب الإيجابي والارتداد السلبي لأجراءات السياستين النقدية والمالية على التوازن الاقتصادي العام منوط بمرونة الاستثمار والطلب النقدي تجاه اسعار الفائدة ، واستناداً الى طبيعة التجاوب الإيجابي والارتداد السلبي توضح الأثر النقدي للسياسة المالية والأثر المالي للسياسة النقدية على التوازن الاقتصادي العام ، ان السياستين النقدية والمالية من السياسات التي لها تأثير واضح على القطاع المالي وانعكاسات هذا القطاع على مجمل مفاصل القطاعات الحقيقية كالانتاج والاستثمار وذلك من خلال مرونة الاستثمار تجاه اسعار الفائدة الذي يعبر عنها منحني (IS) ومرونة الطلب النقدي تجاه اسعار الفائدة والذي يعكسها منحني (LM) ومن هنا تبرز أهمية البحث في استدراك طبيعة الأجراءات المالية والنقدية ومدى تأثيرهما على السوق النقدي والسلعي المصاحبة لعملية تحقيق التوازن الاقتصادي العام .

مشكلة البحث : ان عدم التناسق بين أجراءات السياستين النقدية والمالية تخلق حالة عدم الاستقرار الاقتصادي الذي يعد الشرط الضروري والكافي للتوازن الاقتصادي العام.

أهمية البحث: بيان الأجراءات المالية والنقدية ومدى تأثيرهما في السوق النقدي والسلعي من خلال مرونة الاستثمار ومرونة الطلب النقدي تجاه اسعار الفائدة.

هيكلية البحث : وبهدف التحقق من صحة فرضية البحث تم تقسيم البحث على ثلاث مباحث اذ تطرق المبحث الأول الى الجانب النظري للتوازن الاقتصادي العام والتوازن في السوق السلعي والنقدي فيما يتناول المبحث الثاني التوازن الاقتصادي المستقر وغير المستقر بينما سيهتم المبحث الثالث بالتحليل البياني لطبيعة الارتداد والتجاوب بين السياستين النقدية والمالية وأثر ذلك على التوازن الاقتصادي العام.

المبحث الأول: التوصيف النظري للتوازن الاقتصادي العام

استخدمت كلمة التوازن (بإسهاب) في أدبيات الاقتصاد الكينزي والتي كان يقصد بها حينذاك تحقيق المساواة والتعادل بين قوى اقتصادية معينة ، وترجع جذور مفهوم التوازن الاقتصادي العام الى الاقتصادي (والراس) الذي يشير الى الدقة في تحقيق التعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي. (1)

وهناك من يعتقد ان التوازن الاقتصادي العام (The general Economic Equilibrium) ما

هو الا استكمال وتوصيف للعلاقة بين المنتجين والمستهلكين لتشكيل صورة النظام الاقتصادي ، اذ يتطلب

التوازن الاقتصادي العام تحقق خمس شروط أساسية هي : (2)

- 1-تحقق امثلية المنتج .
 - 2-تحقق امثلية المستهلك .
 - 3-التوازن في سوق العمل وهو الوجه المقابل لسوق السلع .
 - 4-التوازن في سوق السلع والنقد .
 - 5-تحقق المساواة بين دخول المستهلكين وانفاقهم (توازن الدخل والانفاق) .
- لذا ان التوازن العام هو تكافؤ بين قوى حققت الاستقرار النسبي والمستوى الامثل للعلاقة بين هذه القوى وأن حصول الاختلال بين هذه القوى يتطلب بالضرورة لتحقيق الاستقرار داخل النظام الاقتصادي وجود عوامل تدفع باتجاه التصحيح النسبي لهذا الاختلال ليبلغ مرحلة الاستقرار المساعد نحو تحقيق حالة التوازن العام .

وان اي تغير في المستويات التوازنية للأسواق في الاقتصاد تسبب تغيرات اضافية تشابه صورة رمي حجرة في بركة ماء وخلق تموجات في الماء تصل الموجة الى حافة البركة ثم ترتد مرة اخرى الى نقطة البداية من حيث التأثير ، اذ تستمر هذه الارتدادات في النظام الاقتصادي في حالة حصول تغيرات في المستويات التوازنية المثلى كما اشار اليها (جيمس ر. ماركون) حتى تحقق التوازن مرة ثانية بفعل القوى التصاحبية المشتركة في كل الاسواق. (3) مثل اثر تغيرات اسعار الفائدة في سوق السلع كمؤثر في الاستثمار وسوق النقد كمؤثر في الطلب النقدي وكمؤثر في سوق الاستخدام من خلال اثر الفائدة على معدلات الاستثمار والاستخدام . ان التوازن الاقتصادي العام هو التعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي في السوق النقدي والسوق السلعي الذين يعكسان حالة التوازن في الاقتصاد ، وان كل سوق فيه شروط تعادل او توازن بين اركانه الاساسية ليترجم التوازن النقدي والسلعي بصورة تؤدي الى التوازن الاقتصادي العام في البلد . (4)

ان شروط التوازن في السوق النقدي (Equilibrium of Monetry Market) يتمثل في تعادل كمية النقود المعروضة مع التفصيل النقدي عند مستوى فائدة معين ومستوى ناتج او دخل معين وان تصحيح الاختلال في السوق النقدي يتحقق في الاجل القصير وبسرعة اكبر من تصحيح الاختلال وتحقيق التوازن في السوق السلعي ، وان شرط التوازن في السوق السلعي (Equilibrium of Commodity Market) يتمثل في التعادل بين الادخار والاستثمار عند مستوى معين للفائدة والدخل وان تصحيح الاختلال في السوق السلعي وتحقيق التوازن فيه يتحقق بسرعة اقل من تحقيقه في سوق النقود ولهذا يمثل شرط التوازن بين الادخار والاستثمار والتعادل بينهما التوازن في الامد الطويل، ومن ثم يكون مستوى التوازن في الدخل القومي نابع عن تحقق التوازن النقدي والسلعي.(5)

ومن الملاحظ ان التوازن النقدي والسلعي مقدمات اساسية الى التوازن الاقتصادي العام ذو المنشأ والبعد الكينزي الذي وضع اساسياته فكرة التوازن الاقتصاديين هيكنس وهانسن في تحليلهما للتوازن الكينزي للاقتصاد (نموذج الدخل البسيط) ثم تم تطوير هذا النموذج الى نموذج (Is-Lm) بفضل مساهمتهما النظرية والتي لخصت التعادل بين الطلب الكلي النقدي والعرض الكلي السلعي والذي تلعب السياسة النقدية دوراً مؤثراً وحساساً في الطلب الكلي النقدي (القيمة النقدية للسلع والخدمات) كما تؤثر السياسة المالية بشكل فاعل في العرض الكلي السلعي (المحتوى السلعي للنقود) وان كلا السياستين بادواتهما واجراءتهما المختلفة تترك تأثيرات متبادلة متجاوبة حول الهدف او تأثيرات متبادلة مرتدة حول الهدف المرسوم والمتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة به ، وعندما يتحقق التوازن في سوق النقد الذي يتلخص بمساواة عرض النقد والطلب على النقد عندها تتحدد المستويات التوازنية لاسعار الفائدة والناتج المحلي وتتجسد الأوضاع التوازنية بمنحنى (LM) الذي يسمى بمنحنى هيكنس نسبة الى الاقتصادي هيكنس ، وقد جاءت محاولات هيكنس لدراسة التوازن بعد بروز التغيرات في تحليل الاقتصادي كينز الذي اهتم في دراسته لنظرية الطلب على النقود متغير اسعار الفائدة وعلاقته بمستوى الدخل ، وانطلق هيكنس من التحليل الكينزي حيث يحدث التوازن في السوق النقدي بين الطلب على النقود المقسم على ثلاث انواع بحسب التوصيف الكينزي وشروحاته النظرية الى الطلب النقدي لغرض المعاملات والطلب النقدي لغرض الاحتياط والطلب النقدي لغرض المضاربة (The demand of money for speculitive) ، والطلب الاول والثاني يرتبطان بعلاقة طردية مع الدخل النقدي والطلب الثالث يرتبط بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة على الاوراق المالية وعلاقتها باسعار الفائدة على الاستثمارات الحقيقية بفعل القوى التصاحبية لاسعار الفائدة .

تحليل الأثر الارتدادي والتفاعلي بين السياسة المالية والنقدية على التوازن الاقتصادي العام (IS-LM)

ويمكن التعبير عن التوازن في السوق النقدي $MD = MS$ بالمعادلات الآتية :-

$$MS = MD = MD1 + MD2 \dots\dots\dots(1)$$

حيث ان

$MD1 =$ الطلب النقدي لأغراض المعاملات والاحتياط ويكون دالة بالدخل .

$MD2 =$ الطلب النقدي لأغراض المضاربة ويرتبط بسعر الفائدة .

$MS =$ العرض النقدي المثبت من قبل السلطة النقدية كمتغير خارجي في دوال توازن السوق النقدي .

$$MD1 = K (Y)$$

$$MD2 = F (r)$$

$$MD2 = I_o - I r_i$$

$$MS = MD$$

$$MS = KY + I_o - I r_i$$

$$MS - I_o + I r_i = K Y \dots\dots\dots(2)$$

$$Y = \frac{MS - I_o + I r_i}{K} \dots\dots\dots(3)$$

(د.احمد عبد الرحيم زردق ، التحليل الاقتصادي الكلي، توازن الاقتصاد القومي ، كلية التجارة - جامعة

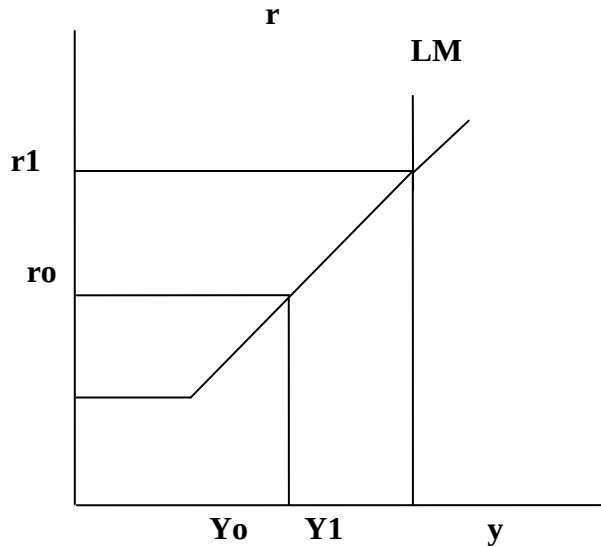
الزقازيق 2001 ص 103)

I_o : الاستثمار المستقل في الأوراق المالية

$I r_i$: الميل الحدي للاستثمار المضارب في الأوراق المالية تجاه سعر الفائدة

وتتضح المعادلة اعلاه بوجود علاقة طردية بين سعر الفائدة والدخل ، فزيادة الدخل نتيجة زيادة الاستثمارات تدفع باتجاه زيادة الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط فتزداد اسعار الفائدة تدريجياً.

شكل (1) التوازن في السوق النقدي



(د.عبد السلام ياسين الادريسي،الاقتصاد الكلي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي-جامعة البصرة 1986 ص379)

وفي حالة زيادة العرض النقدي على الطلب النقدي يقود الامر الى انخفاض اسعار الفائدة وزيادة حجم الاستثمارات وزيادة الدخل تدفع باتجاه زيادة الطلب النقدي فترتفع اسعار الفائدة ويتحقق التوازن مرة



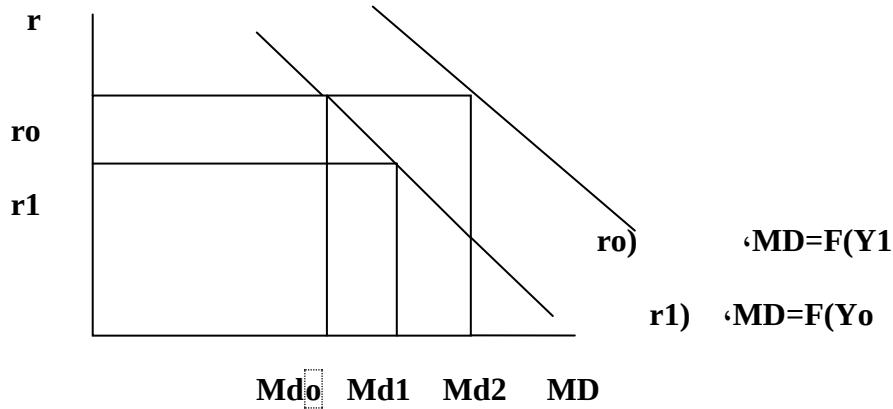
التوازن الاقتصادي العام (IS-LM)

ثانية وعندما يزداد الطلب النقدي على العرض النقدي ترتفع أسعار الفائدة وتقود إلى انخفاض في حجم الاستثمارات التي تقود إلى انخفاض في مستويات الدخل ثم انخفاض في حجم الطلب النقدي وانخفاض في أسعار الفائدة ، فنشهد انخفاض الدخل مع أسعار الفائدة وحصول نقطة توازن جديدة بين y و r على منحنى LM وهذا ما يدل على العلاقة الطردية بين الدخل الحقيقي وسعر الفائدة .

$$MD=F(Y, r)$$

حيث يرتبط الطلب النقدي بعلاقة طردية مع الدخل الحقيقي وعلاقة عكسية مع سعر الفائدة ومن أجل بيان أثر سعر الفائدة على الطلب النقدي نقوم بافتراض ثبات الدخل الحقيقي ، ومرة ثانية نقوم بافتراض ثبات سعر الفائدة ولبيان دالة الطلب النقدي وتنقلاتها باثر كل من الدخل الحقيقي وسعر الفائدة نستعين بالشكل أدناه : (6)

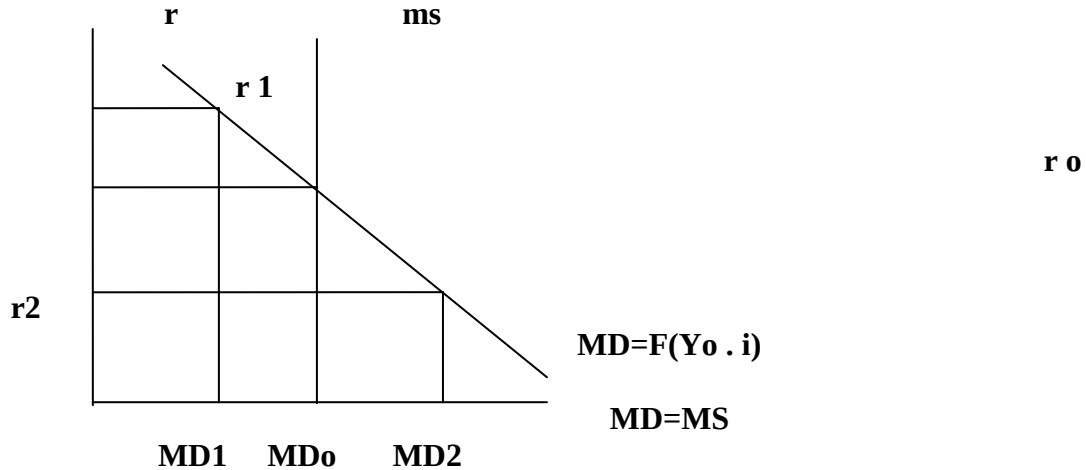
شكل رقم (2) علاقة الطلب النقدي بسعر الفائدة



تحليل الأثر الارتدادي والتفاعلي بين السياسة المالية والنقدية على التوازن الاقتصادي العام (IS-LM)

ويمكن توضيح التوازن في السوق النقدي ($MD=MS$) من خلال الرسم البياني الآتي : (7)

شكل (3) علاقة سعر الفائدة بالطلب والعرض النقدي



(مايكل ابدجمان - الاقتصاد الكلي ، النظرية والسياسة ، تعريب محمد ابراهيم منصور ، دار المريخ للنشر ، السعودية ، 1999 ، ص 246)

ومن خلال دالة الطلب النقدي وعواملها المؤثرة فيها الدخل الحقيقي وسعر الفائدة ، وبافتراض ثبات العرض النقدي نستطيع تحديد التوازن في سوق النقد ، فعند سعر الفائدة r_0 يتحقق التوازن بين $MD=MS$ مع افتراض ثبات الدخل الحقيقي ، وبافتراض ان سعر الفائدة r_1 يكون $MD<MS$ ويكون فائض في عرض النقد ويحاول الافراد التخلص من الفائض النقدي بشراء الاوراق المالية وارتفاع اسعارها وانخفاض اسعار الفائدة بحكم العلاقة العكسية بين ارتفاع الاسعار في الاوراق المالية وانخفاض سعر الفائدة والرجوع الى نقطة التوازن الاصلية 0

وعند سعر الفائدة r_2 يكون $MD>MS$ يحاول الافراد زيادة الفائض النقدي ببيع السندات والاوراق المالية وانخفاض اسعارها بسبب زيادة العرض من الاوراق المالية وارتفاع اسعار الفائدة وانخفاض في مستويات الدخل نتيجة انخفاض مستويات الاستثمار واثار ذلك على انخفاض الطلب النقدي والرجوع الى النقطة التوازنية الاصلية. أن دالة الطلب النقدي المحددة بعوامل ومتغيرات اقتصادية معينة مع العرض النقدي المثبت من قبل السلطة النقدية يحددان المستوى التوازني الامثل في السوق النقدي وأن أية تغيرات محتملة في دوال الطلب النقدي المحددة بسلوك العوامل والمتغيرات والافراد واية اجراءات قد تتخذها السياسة النقدية في التأثير على العرض الكلي النقدي تنقل منحنى التوازن النقدي LM الى مستوى آخر وتلعب السياسة النقدية التقييدية والتوسعية (Expansionary & contractionary policy) دوراً "حاسماً" في احداث نقاط توازنية جديدة على المنحى المذكور، واما بالنسبة الى سوق السلع فيحدد التوازن فيه حسب التحليل الكلاسيكي عند مساواة $I=S$ ثم جاء التحليل الكينزي ليشير الى التوازن في سوق السلع بين الطلب الكلي والعرض الكلي دون ان يأخذ بنظر الاعتبار اثر كل من سعر الفائدة في التأثير على مستويات الطلب والعرض الكلي ثم التوازن في السوق السلعي ، وهذه الفكرة الخاصة بتحديد اثار سعر الفائدة على مستويات الدخل التوازني نابع من عدم قناعة الكينزيين بفاعلية السياسة النقدية في التوازن الاقتصادي ، ثم جاء الاقتصادي (هانسن) ليرى في اخفاقات الفكر الكينزي في تحديد اثر سعر الفائدة ووسع نموذج التوازن في السوق السلعي حسب المنظور الكلاسيكي .



وأوضح هانسن بوجود علاقة غير مباشرة بين الدخل وأسعار الفائدة من خلال أثر الأخير على مستويات الاستثمار وبما أن الاستثمار دالة في سعر الفائدة ويتأثر بمستويات أسعار الفائدة بصورة مباشرة فإن مستويات الطلب الاستثماري ينعكس على مستويات الدخل التوازني . ان النموذج الكينزي للتوازن يتلخص بالمعادلة الآتية والتي تستبعد أثر أسعار الفائدة على المستوى التوازني للدخل .

$$\begin{aligned} y &= C + I_o + G_o + X_o - M \\ y &= a + by + I_o + X_o - (M_o + my) \\ y &= a + by + I_o + G_o + X_o - M_o - my \\ y - by + my &= a + I_o + G_o + X_o - M_o \\ y(1-b+m) &= a + I_o + G_o + X_o - M_o \\ y &= \frac{a + by + I_o + G_o + X_o - M_o}{1 - b + m} \end{aligned}$$

أما النموذج الذي طوره الاقتصادي هانسن بإدخال أثر سعر الفائدة على المستوى التوازني للدخل فيتخلص بالمعادلة الآتية:-

$$\begin{aligned} y &= C + I + G_o + X_o - M \\ C &= a + by \quad I = I_o - kr \quad M = M_o + my \\ y &= a + by + I_o - kr + G_o + X_o - M_o - my \\ y - by + my &= a + I_o - kr + G_o + X_o - M_o \\ y(1-b+m) &= a + I_o - kr + G_o + X_o - M_o \\ y &= \frac{a + I_o - kr + G_o + X_o - M_o}{1 - b + m} \end{aligned}$$

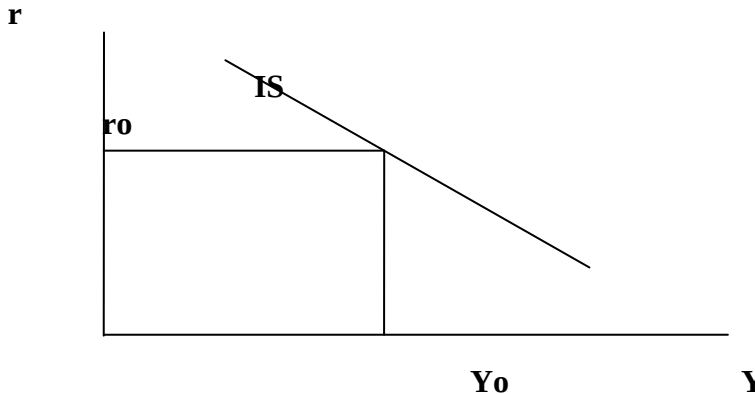
(د. عبد السلام ياسين الإدريسي، الاقتصاد الكلي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة البصرة 1986 ص350-360)

ونلاحظ من المعادلة الأخيرة بوجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة ومستوى الدخل التوازني والذي تم تصويره بمنحنى Is وهو منحنى السوق السلعي الذي يوضح التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي في سوق المنتجات ، وتلعب السياسة المالية التقيدية والتوسعية دوراً " مؤثراً " وحاسماً " في تنقلات منحنى التوازن السلعي الذي يمثل توليفات توازنية مثلى بين الادخار كدالة في الدخل وبين الاستثمار كدالة في أسعار الفائدة .

ان المعادلات التي توضح تحديد مستويات الدخل التوازني الكينزية (8) والهانسنية تبينان ان الدخل القومي يرتبط بعوامل ومتغيرات اقتصادية تلعب السياسة المالية والسياسة النقدية دوراً " في تحريك هذه المتغيرات ثم أثرها في تغيرات الدخل التوازني وهذا ما يوضح وجود أثر نقدي للسياسة المالية بسبب وجود الأثر المباشر للسياسة في تنقلات منحنى Is والذي يعكس العلاقة العكسية بين سعر الفائدة والدخل الحقيقي ، وهذا الأثر النقدي للسياسة المالية ينعكس في تغيرات سعر الفائدة من خلال زيادة الاصدار النقدي الذي يمول الانفاق الحكومي او زيادة اقراض الحكومة من الاسواق المالية واحداث ما يسمى بأثر المزاحمة للقطاع الخاص .

تحليل الأثر الارتدادي والتفاعلي بين السياسة المالية والنقدية على التوازن الاقتصادي العام (IS-LM)

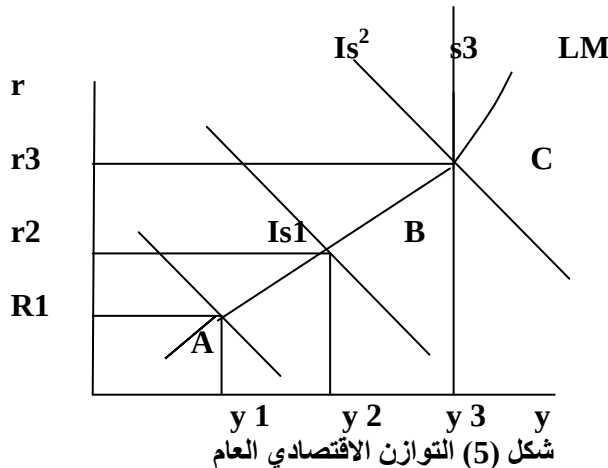
ويمكن رسم منحنى IS المعبر عن التوازن في السوق السلعي بالشكل أدناه :
شكل (4) التوازن في السوق السلعي



(د. عبد السلام ياسين الإدريسي، الاقتصاد الكلي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة البصرة 1986 ص 367)

وان نموذج IS – LM هو نموذج الاقتصاد الكلي الذي يحاول فهم سلوك المجاميع الاقتصادية من خلال تحليل التفاعل بين السياسة النقدية والمالية على الدخل القومي والادخار والاستثمار ويعكس سلوك الوكلاء الاقتصاديين ومحاولاتهم المستمرة في إجراء التسويات المطلوبة في أسواق المنتجات والمال وهذا ما يترجمه نموذج التوازن (IS – LM) بين المجاميع والوحدات الاقتصادية المالية والحقيقية وطبيعة العلاقة التبادلية فيما بينهما والوصول إلى نقطة توازن مثلى بين الناتج القومي والدخل القومي والطلب النقدي والعرض النقدي (9) والتوازن الاقتصادي العام لا يمثل هدفاً " بحد ذاته خاصة بعد أن أكد كينز على إمكانية تحقيق الاقتصاد القومي لمستويات توازنية متعددة عند مستويات من التشغيل أقل من مستوى التشغيل الكامل ، لهذا فإن هدف السياسات الاقتصادية ينصب على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي أكثر من الاهتمام بتحقيق التوازن الاقتصادي العام. (10)

ان صيغة التوازن العام تظهر من خلال تقاطع منحنى (IS) مع منحنى (LM) وفي تقاطعهما يتحدد المستوى التوازني للدخل وسعر الفائدة .



شكل (5) التوازن الاقتصادي العام

(د. ناظم الشمري - النقود والمصارف - مديرية دار الكتب للطباعة والنشر - جامعة الموصل 1988 ص 235)
ويتحقق التوازن في منطقة فخ السيولة (Liquidity of trap) (A) ويتحدد بـ (Y1 – r1) عند هذه النقطة يكون الطلب النقدي لانهائي المرونة واي زيادة في العرض النقدي تستوعبه الزيادة المستمرة في الطلب النقدي كون كلفة الاحتفاظ بالنقد بلغت (صفر) وبالتالي لا يتوقع انخفاض أكثر في سعر الفائدة ، وقد يتحقق التوازن في النقطة (B) ويتحدد بـ (y2 – r2) وقد يتحقق التوازن في النقطة (C) ويتحدد بـ (y3 – r3) وتسمى بالمنطقة الكلاسيكية حيث يكون الطلب النقدي عديم المرونة ولا يستجيب إلى أسعار الفائدة (النقود حيادية) ويمثل نموذج التوازن العام نموذج الطلب الكلي والعرض الكلي الكينزي وأثر زيادات الطلب النقدي على الأسعار حتى بلوغ مرحلة الاستخدام الكامل وفق الرؤية الكلاسيكية .

المبحث الثاني / التوازن الاقتصادي المستقر وغير المستقر

من خلال عرضنا السابق للمحور الأول وجدنا أن التوازن يحدث عند مساواة العرض الكلي مع الطلب الكلي وأن التقلبات الاقتصادية هي مولدة للاختلال في التوازن الذي يحتاج بدوره كمرحلة أولية مطلوبة إلى استقرار اقتصادي يساعد على الوصول إلى حالة التوازن الاقتصادي رغم إصرار واعتراف المدرسة الكينزية أن حالة التوازن الاقتصادي بعيدة المنال ويتطلب الاهتمام أكثر بالاستقرار الاقتصادي.

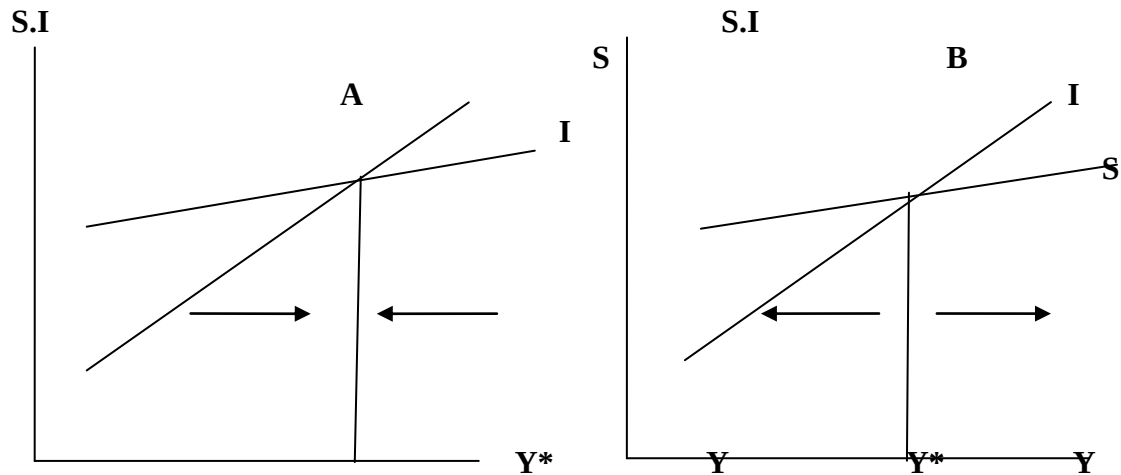
أن التوازن الاقتصادي المستقر (The stabilize economic balance) هو حالة قابلة إلى إعادة التوازن في حالة تعرض هذا التوازن إلى اختلال بفعل قوى ذاتية وأن التوازن الاقتصادي غير المستقر The non-stabilize economic balance هو حالة غير قابلة إلى إعادة التوازن وإنما تبقى في طيات التآرجح بين اللاتوازن والاستقرار على معدلات اقتصادية معينة للاستخدام والناتج والأسعار والتي يمكن أن نطلق عليه اصطلاحاً بحالة الاستقرار الاقتصادي وبالتالي تلعب الدورات الاقتصادية دوراً أساسياً في اختلال التوازنات وعودتها نحو نقطة الأصل بفعل قوى ذاتية في الاقتصاد سوءاً في الأمد القصير أو الطويل.

أن إحدى أهم المشاركات الكينزية في موضوع الدورة الاقتصادية هي تلك الإسهامات النظرية التي قدمها نيكولاس كالدور في عام 1940 وتميزت النظرية المذكورة عن أغلب الإسهامات النظرية في معالجة الدورات الاقتصادية وأثرها على التوازن الاقتصادي فقد اقترح كالدور أن معاملة الادخار والاستثمار كمنحنيات خطية لا يتماشى مع الحقائق التطبيقية والتي اكدتها تلك الشروحات السابقة لشرح كالدور للدورة الاقتصادية وقد اعتمد كالدور في اثبات عدم خطية دوال الاستثمار والادخار على علاقتين، الأولى نموذج (هارود-دومار) الذي يؤكد على أن الاستثمار والادخار دالة موجبة للإنتاج أو الدخل، والثانية هي نموذج (المعجل) الذي يؤكد على أن الاستثمار يرتبط بعلاقة موجبة مع الدخل. (11)

ففي الشكل البياني (6) يتضح أن انحدار دالة الادخار أكبر من انحدار دالة الاستثمار وفي نقطة (A) يتقاطع الادخار مع الاستثمار ليشكلا نقطة توازن وعلى يسار نقطة (A) فإن الاستثمار أكبر من الادخار ($I > S$) ومن هنا يبدأ الإنتاج بالزيادة من خلال آلية المضاعف، أما يمين نقطة (A) فإن الادخار أعلى من الاستثمار ($I < S$) ومن هنا فإن الإنتاج سينخفض وبالتالي يكون نقطة التوازن (A) نقطة توازن اقتصادي مستقر.

الشكل (6) التوازن الاقتصادي المستقر

الشكل (7) التوازن الاقتصادي غير المستقر



(د.عدنان داود عذاري ، جواد كاظم البكري - اكتشاف الدورات الاقتصادية الأمريكية للمدة من 1955-2004 باستخدام نموذج كالدور - دار جرير للنشر والتوزيع - عمان 2010 ص 65)

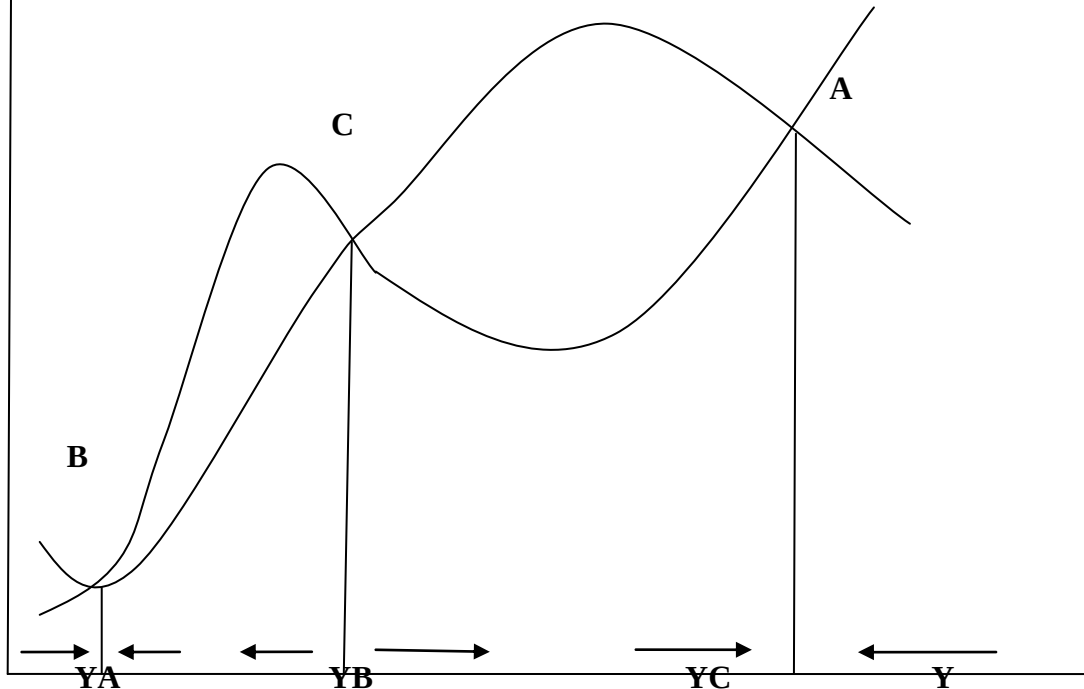
أما الشكل البياني (7) فإن العكس يحصل إذ أن انحدار منحنى الاستثمار هو أكبر من انحدار منحنى الادخار وفي النقطة (B) يحصل التوازن الاقتصادي $I=S$ وعلى يسار نقطة (B) فإن الادخار أكبر من الاستثمار ($S < I$) لذلك فإن الإنتاج ينكمش ويكون بعيداً عن نقطة التوازن وفي المقابل على يمين نقطة (B) فإن الاستثمار أكبر من الادخار ($I > S$) لذلك فإن الإنتاج سيزداد بعيداً عن نقطة التوازن وعندها تعتبر نقطة (B) نقطة توازن اقتصادي غير مستقر ، ويؤكد على ذلك عدم التوافق مع الحقيقة التجريبية لدورات الأعمال لذلك

التوازن الاقتصادي العام (IS-LM)

فإن كالدور استنتج أنه من المعقول افتراض منحنيات الادخار والاستثمار هي لخطية وقد اقترح في الشكل البياني (8) عدم خطية الادخار والاستثمار والتي توضح في ثلاث نقاط توازنية (A-B-C) أثنان توازنية (A-B) وثالثة غير توازنية (C) بسبب حجم التباين بين الاستثمار والادخار واثراً على الدخل التوازني وبنفس حالات الاختلال والتوازن بين الادخار والاستثمار اعتماداً على نموذج هارود- دومار وفكرة المضاعف والمعجل.

شكل (8) التوازن الاقتصادي المستقر وغير المستقر والدورات الاقتصادية

S.I



(د. عدنان داود عذاري ، جواد كاظم البكري - اكتشاف الدورات الاقتصادية الأمريكية للمدة من 1955-2004 باستخدام نموذج كالدور - دار جرير للنشر والتوزيع - عمان 2010 ص 66)

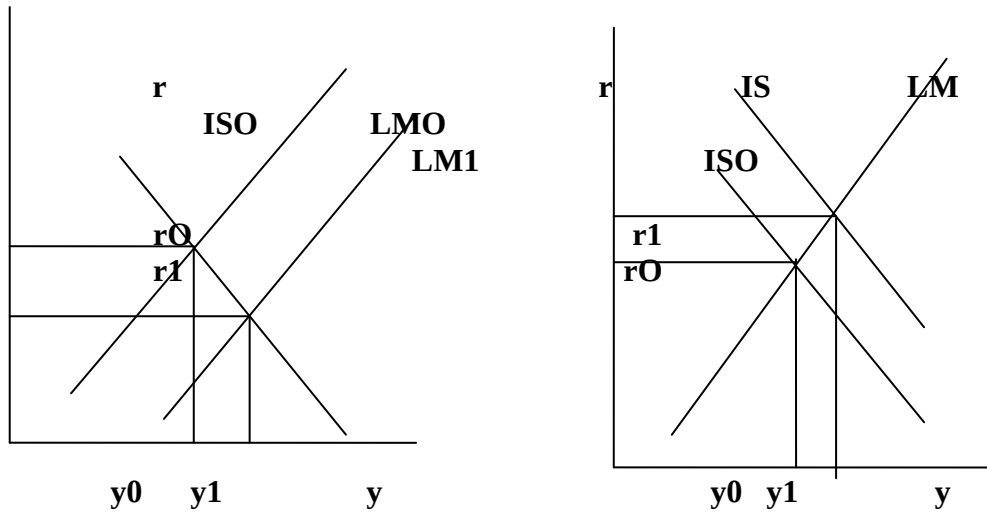
لذا صفة ما تقدم ان الدورات الاقتصادية نتاج تقاطع في نقاط توازنية غير مستقرة وان التوازن الاقتصادي يعني استقرار الدورة الاقتصادية وحدوث التعادل بين العرض الكلي (الادخار) والطلب الكلي (الاستثمار) الذي يعبر عن التوازن الاقتصادي العام .

المبحث الثالث/ التأثيرات المتبادلة للسياسة النقدية والمالية على التوازن الاقتصادي العام بعد عرض التوازن الاقتصادي العام الذي ينعكس في التوازن النقدي والتوازن السلعي وكيف ان العلاقة الجدلية بين الفائدة والدخل في التحليلات الكينزية لم تصل الى منتهى الطريق الا بعد المحاولات التي قام بها الاقتصاديان (هيكس-هانسن) في بيان طبيعة العلاقة بين الفائدة والدخل بشرحهما اسلوب ومنهج التوازن الاقتصادي العام (IS – LM) وكيف ان الدخل اصبح دالة في اسعار الفائدة عبر بوابة غير مباشرة تتصل بالاستثمار في اطار السوق السلعي (IS) وان اسعار الفائدة أصبحت دالة في الدخل عبر بوابة غير مباشرة تتصل بالطلب النقدي في اطار السوق النقدي (LM).

لذا لابد من شرح التأثيرات المتبادلة للسياستين النقدية والمالية في اطار نموذج (IS – LM) في محاولة حسم للنقاش في دوال اقتصادية تعكس طبيعة العلاقة بين الفائدة والدخل ، وسيتم تناول هذا المحور وفق الآتي:-

اولاً : تأثير السياستين المالية والنقدية على السوق السلعي (منحنى Is)
يعكس منحنى Is توليفة مثلى من مستويات معينة من الادخارات المقابلة الى الاستثمارات عند نقاط توازنية من اسعار الفائدة والدخل الحقيقي ، ويعكس هذا المنحنى مرونة الاستثمار (Elasticity of investment) تجاه اسعار الفائدة ، هذه المرونة تتوقف عليها فاعلية كلا السياستين النقدية والمالية . فاذا كان منحنى Is مرناً تكون السياسة النقدية فاعلة والسياسة المالية غير فاعلة ، والسبب ان زيادة كمية النقود المعروضة تعني انخفاض في اسعار الفائدة وزيادة حجم الاستثمارات بسبب مرونة الاستثمار العالية تجاه اسعار الفائدة الموضحة في التغيرات الحاصلة في منحنى LM ، اما السبب في عدم فاعلية السياسة المالية يرجع الى ان زيادة الانفاق الحكومي تسبب زيادة في اسعار الفائدة وانخفاض في مستويات الاستثمار وهذا الانخفاض يسبب الغاء جزئي في اثر زيادة الانفاق الحكومي على الدخل التوازني ويمكن توضيح ذلك بالرسم البياني الذي يعكس تنقلات منحنى LM مع درجة انحدار منحنى Is لبيان فاعلية السياسات النقدية والمالية. (12) وبإمكان الغاء اثر الزيادة في الانفاق الحكومي على معدلات الفائدة بزيادة عرض النقد .

شكل (10) فاعلية السياسة المالية في ظل Is مرناً شكل (9) فاعلية السياسة النقدية في ظل Is مرناً

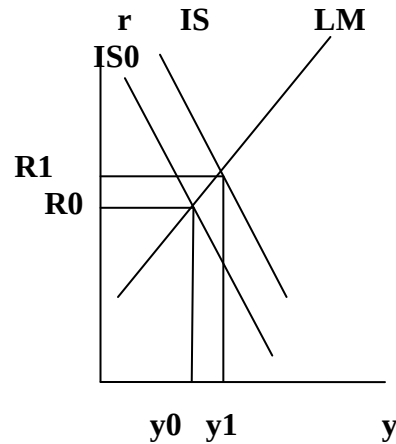
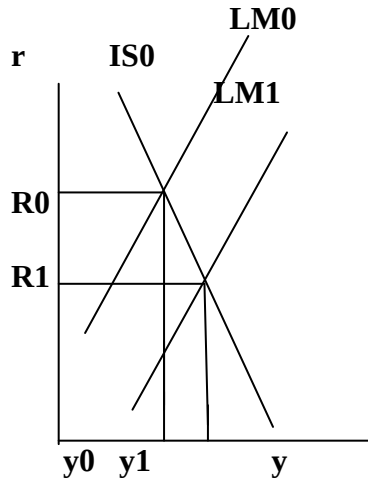


(د.سامي خليل ، نظرية الاقتصاد الكلي - المفاهيم والنظريات الأساسية - الكتاب الاول - الكويت 1994 ص 490)

اما اذا كان منحنى Is غير مرناً والذي يعكس انخفاض مرونة الاستثمار تجاه اسعار الفائدة فان السياسة النقدية تكون غير فاعلة ، فأي زيادة في كمية النقود والتي تنعكس على تخفيض اسعار الفائدة لن تترك اثراً في الاستثمارات ثم احداث التغيرات في الدخل ، اما السياسة المالية تكون فاعلة لان زيادة الانفاق الحكومي التي تسبب زيادة في اسعار الفائدة لن تترك استجابة كبيرة في الاستثمار بسبب ضعف

التوازن الاقتصادي العام (IS-LM)

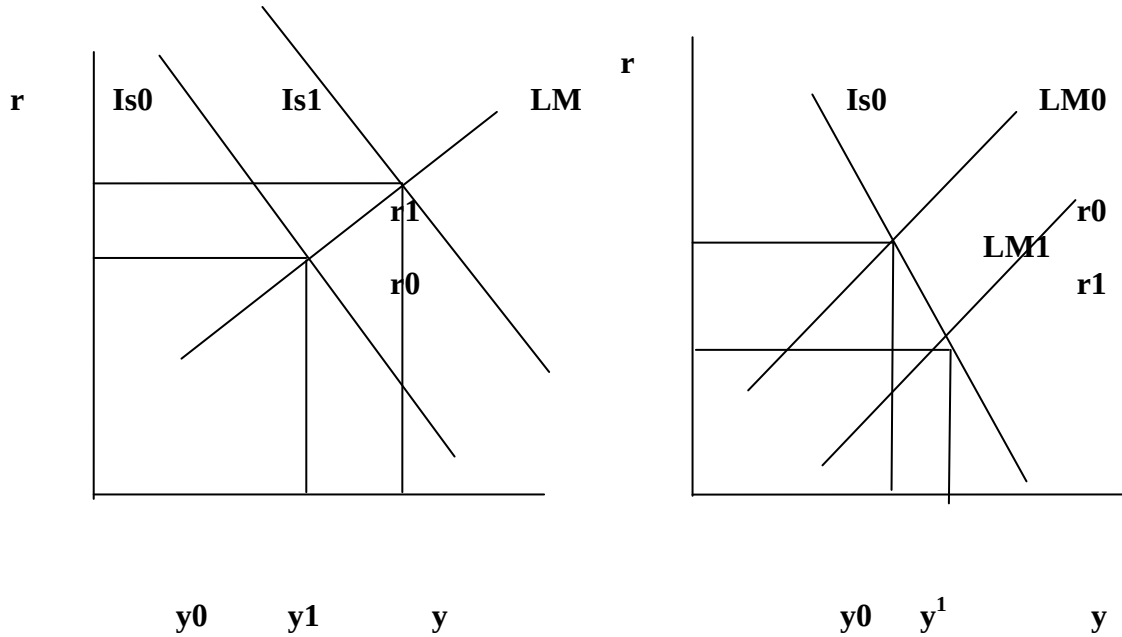
المرونة وبالتالي تنعكس زيادة الانفاق الحكومي بنسبة اكبر على زيادة الدخل دون ان يسبب ذلك اثر مزاحمة الى الانفاق الخاص بسبب مرونة الاستثمار تجاه اسعار الفائدة .
شكل (12) فاعلية السياسة المالية في ظل Is غير مرن شكل (11) فاعلية السياسة النقدية في ظل Is غير مرن



(د.سامي خليل ، نظرية الاقتصاد الكلي - المفاهيم والنظريات الاساسية - الكتاب الاول - الكويت 1994 ص 492)

ثانياً: تأثير السياستين المالية والنقدية على السوق النقدي (منحنى LM)
يعكس منحنى LM توليفة مثلى من مستويات معينة من الطلب على النقود المقابلة الى مستويات من العرض النقدي عند نقاط توازنية من اسعار الفائدة والدخل ويعكس منحنى LM مرونة الطلب النقدي تجاه اسعار الفائدة هذه المرونة تتوقف عليها فاعلية كلا السياستين النقدية والمالية فإذا كان منحنى LM مرناً تكون السياسة المالية فاعلة وان التغيرات في الانفاق الحكومي لها اثر كبير في زيادة الدخل تدفع باتجاه زيادة الطلب على النقود وزيادة الطلب النقدي تدفع باتجاه ارتفاع اسعار الفائدة ليحدث توازن بين عرض نقدي ثابت وطلب نقدي محفز بزيادة الدخل الجديدة ، اما السياسة النقدية فتكون غير فاعلة لان الطلب النقدي تجاه اسعار الفائدة مرنة واية زيادة في عرض النقود لا تترك تأثيرات كبيرة في الانتاج بسبب استيعاب الطلب النقدي للعرض النقدي الذي يرفع من سعر الفائدة ويترك اثر سلبية على الاستثمار ويخفض مستوى الانتاج كما موضحان في الشكل الاتي :

شكل (14) فاعلية السياسة النقدية في ظل LM مرن شكل (13) فاعلية السياسة المالية في ظل LM مرن

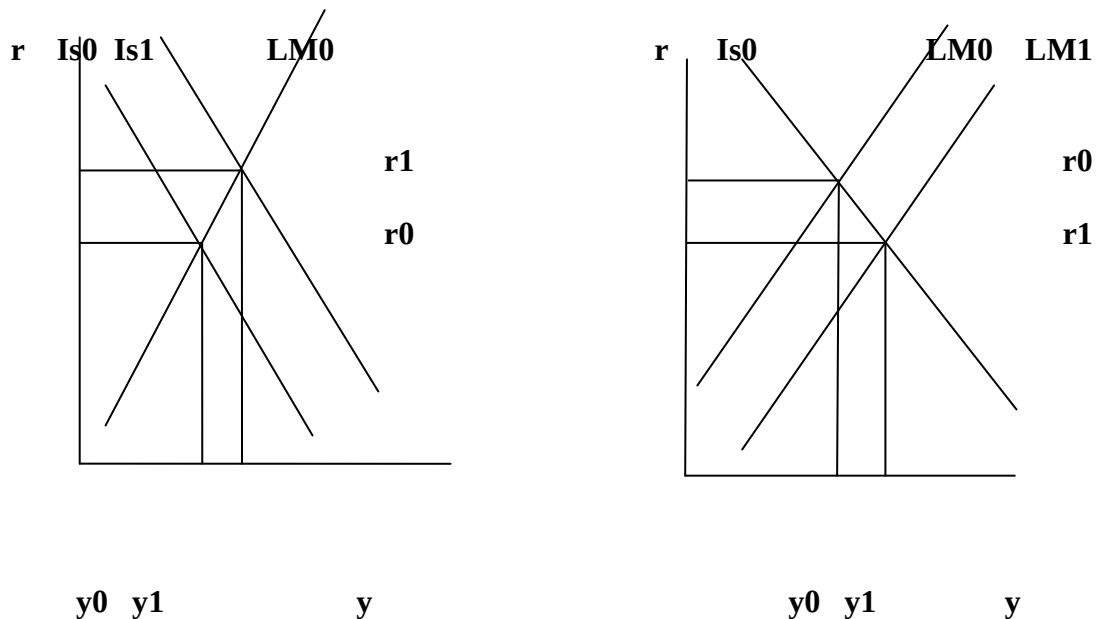


(د. سامي خليل ، نظرية الاقتصاد الكلي - المفاهيم والنظريات الأساسية - الكتاب الأول - الكويت 1994

ص 494)

أما إذا كان منحنى LM غير مرّن والذي يترجم ضعف مرونة الطلب النقدي تجاه أسعار الفائدة فإن السياسة المالية تكون غير فاعلة فزيادة الانفاق الحكومي تترك زيادات طفيفة في الإنتاج كون الزيادة في الانفاق الحكومي الخالقة للدخل التي تدفع باتجاه زيادة الطلب النقدي تدفع باتجاه أسعار الفائدة التي تقلل من حجم الاستثمار الذي يلغي الزيادة الطفيفة في الدخل بفعل زيادة الانفاق الحكومي ، أما السياسة النقدية في ظل ضعف مرونة الطلب النقدي تجاه أسعار الفائدة فإن زيادة عرض النقود تترك آثارها في تخفيض سعر الفائدة وزيادة معدلات الاستثمار وزيادة الدخل كما موضحان في الشكل الآتي :

شكل (16) فاعلية السياسة النقدية في ظل LM غير مرّن شكل (15) فاعلية السياسة المالية في ظل LM غير مرّن



(د. سامي خليل ، نظرية الاقتصاد الكلي - المفاهيم والنظريات الأساسية - الكتاب الأول - الكويت 1994 ص 496)

أذن صفوة القول : تتوقف فاعلية السياستين المالية والنقدية على مرونة الاستثمار تجاه اسعار الفائدة والتي يعكسها منحني Is ، كما تتوقف على مرونة الطلب النقدي تجاه اسعار الفائدة والتي يعكسها منحني LM ، وكما جرى الحديث عنها ، ويحصل ارتداد للسياسة النقدية تجاه اجراءات السياسة المالية التوسعية عندما تكون مرونة الاستثمار تجاه اسعار الفائدة عالية لان الزيادات في الانفاق الحكومي واثرها على الدخل والذي يوضحه مضاعف الانفاق الحكومي $DG = \frac{1}{1-bDG} \frac{DY}{DY}$. تسبب ارتفاع في اسعار الفائدة ، وبسبب

مرونة الاستثمار تجاه اسعار الفائدة عالية يسبب هذا الامر انخفاض في مستويات الاستثمار وانخفاض في الدخل مما يعني الغاء جزئي لاثار الزيادة في الدخل الحاصلة بفعل اجراءات السياسة المالية ويمكن الحل في حال مرونة الاستثمار العالية تجاه اسعار الفائدة هو اتباع سياسة نقدية توسعية بهدف المحافظة على مستويات اسعار فائدة منخفضة ويزيد الاستثمارات وتصبح هناك زيادات في الدخل بفعل اجراءات سياسة نقدية توسعية تؤامت مع السياسة المالية التوسعية التي تركت اثرا " ايجابيا" في مستويات الدخل ، لذا حصل اثر تبادلي تجاوبي بين السياستين النقدية والمالية ، كما يحصل الارتداد بين اجراءات السياسة النقدية والمالية في حال مرونة منخفضة للاستثمارات تجاه اسعار الفائدة في هذه الحالة تكون السياسة المالية التوسعية ذات اثر كبير على زيادة الدخل وان كانت بسبب ارتفاع في اسعار الفائدة الا انها لن تسبب انخفاض في الاستثمارات الخاصة وخلق ما يسمى باثر المزاحمة وذلك يضعف مرونة الاستثمار تجاه اسعار الفائدة وخصوصا " في اوقات الكساد والتشاوم في توقعات رجال الاعمال كما يؤكد ذلك الكينزيون ، لذا يحصل الارتداد والتجاوب بين السياستين المالية والنقدية في حال المرونة العالية للاستثمار تجاه اسعار الفائدة ويحصل فقط الارتداد للسياسة النقدية في حال المرونة المنخفضة للاستثمار تجاه اسعار الفائدة وبالتالي تكون السياسة النقدية غير فاعلة .

وكذلك تتوقف فاعلية السياستين النقدية والمالية على المرونة العالية للطلب النقدي تجاه اسعار الفائدة ففي حال اتباع سياسة نقدية توسعية فاذا زيادة العرض النقدي تستوعبه الزيادة في الطلب النقدي وينخفض سعر الفائدة او يستمر في الانخفاض (مصيصة السيولة) وهذا يعكس في زيادة الطلب النقدي ومحاولة الافراد زيادة مبيعاتهم للاوراق المالية وانخفاض اسعارها وارتفاع اسعار الفائدة بحكم العلاقة العكسية وانخفاض في مستويات الاستثمار وانخفاض في مستويات الدخل وبالتالي تكون للسياسة النقدية اثر محدود وقد يصل الاثر التجاوبي بين السياستين النقدية والمالية في حال مرونة الطلب النقدي تجاه اسعار الفائدة (مرونة عالية) ، فان زيادة الانفاق الحكومي كسياسة مالية توسعية تسبب زيادة في اسعار الفائدة وينخفض الطلب النقدي تجاه اسعار الفائدة وزيادة مشتريات الافراد من الاوراق المالية وارتفاع اسعارها وانخفاض في اسعار الفائدة وارتفاع مستويات الاستثمار وزيادة الدخل وبالتالي اثر كبير للسياسة المالية التوسعية على الدخل .

اما في حالة المرونة المنخفضة للطلب النقدي تجاه اسعار الفائدة ، تكون السياسة المالية التوسعية غير فاعلة لانها تسبب زيادات في اسعار الفائدة وتحدث انخفاض طفيف في الطلب النقدي لا يحفز الافراد الى زيادة مبيعاتهم من الاوراق المالية وزيادة الطلب النقدي ، فزيادة المبيعات من الاوراق المالية تسبب انخفاض في اسعارها وارتفاع في اسعار الفائدة وعدم تحفيز الافراد الى الدخول في الاسواق المالية يبقي الزيادات مرتفعة في اسعار الفائدة وترك اثر سلبي تجاه زيادة الدخل ، مما يتطلب في هذه الحالة اتباع سياسة نقدية توسعية تعمل على تحقيق انخفاض في اسعار الفائدة لكي تترك زيادات كبيرة في مستويات الدخل بفعل التوجه التوسعي للسياسة النقدية والسياسة المالية معا " ، لان انخفاض اسعار الفائدة وبسبب المرونة المنخفضة للطلب النقدي تجاه اسعار الفائدة يعني ارتفاع طفيف للطلب النقدي من قبل الافراد لا يحفز الافراد الى زيادة مبيعاتهم من الاوراق المالية وانخفاض في اسعارها وارتفاع في اسعار الفائدة ، لذا السياسة النقدية التوسعية والسياسة المالية التوسعية في ظل المرونة المنخفضة للطلب النقدي تجاه اسعار الفائدة يخلق اثر تجاوبي كبير بينهما تجاه حصول زيادات غير محدودة في الدخل .



تحليل الأثر الارتدادي والتفاعلي بين السياسة المالية والنقدية على التوازن الاقتصادي العام (IS-LM)

الاستنتاجات:

- 1- ان التوازن الاقتصادي العام يحتاج الى تجاوب السياستين النقدية والمالية وتزامنها في التطبيق.
- 2- ان التجاوب يخلق حالة الاستقرار الاقتصادي وان الارتداد يخلق حالة الدورة الاقتصادية .
- 3- ان مرونة الاستثمار والطلب النقدي تجاه اسعار الفائدة عوامل اساسية في تحديد طبيعة التوجهات النقدية والمالية المتكاملة واثرها في التوازن الاقتصادي العام.
- 4- ان التناقض بين اجراءات السياستين النقدية والمالية تخلق توازناً اقتصادياً غير مستقر في الامد القصير .

التوصيات:

- 1- تحديد اطر التعاون المتبادل بين السياستين النقدية والمالية في التأثير المتزامن على مرونة العرض والطلب الكلي بهدف تقليل اثر الدورة الاقتصادية على مستويات الدخل والاستخدام والاسعار .
 - 2- التنسيق بين السياستين النقدية والمالية بهدف استبعاد اثر مزاحمة القطاع الحكومي للقطاع الخاص .
 - 3- الاستهداف المتزامن المشترك بين السياستين النقدية والمالية لمشكلكتي التضخم والبطالة لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي.
- الهوامش:

1-Nicolas Kaldor "The Irrelevance of equilibrium Economic" The Economic Journal . vol :82 .no:328 .p:1, 1972

2-James R. Markusen "Introduction to Game for economic Equilibrium" University of Colorado 2005 p.p 12-13 'problem'

3- د. علي مجيد حمادي -التشابك الاقتصادي بين النظرية والتطبيق - دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن 2010. ص 84

4- انظر في ذلك

- د. سامي خليل ، نظرية الاقتصاد الكلي -المفاهيم والنظريات الاساسية -الكتاب الاول - الكويت 194

- د. عبد السلام ياسين الادريسي - التحليل الاقتصادي الكلي - جامعة البصرة - 1986

5- د. ناظم الشمري - النقود والمصارف - مديرية دار الكتب للطباعة والنشر - جامعة الموصل 1988- ص 299

6- مايكل ابدجمان - الاقتصاد الكلي ، النظرية والسياسة ، ، تعريب محمد ابراهيم منصور ، دار المريخ للنشر ، السعودية ، 1999 ، ص 244 .

7- مايكل ابدجمان - الاقتصاد الكلي ، النظرية والسياسة مصدر سابق ، ص 246 .

8- انظر في ذلك:

د. احمد عبد الرحيم زردق ، التحليل الكلي في قياس الاداء الاقتصادي ، كلية التجارة - جامعة الزقازيق 2000

د. احمد عبد الرحيم زردق ، التحليل الاقتصادي الكلي، توازن الاقتصاد القومي ، كلية التجارة - جامعة الزقازيق 2001 .

9 - Elmer G. Wiens "macroeconomics Theory & Application" working paper 2011-p;1

10 - د. ناظم الشمري - النقود والمصارف - مصدر سابق ص 234 .

11- د. عدنان داود عذاري ، جواد كاظم البكري - اكتشاف الدورات الاقتصادية الامريكية للمدة من 1955-

2004 باستخدام نموذج كالدور - دار جرير للنشر والتوزيع - عمان 2010 ص 65

12- انظر في ذلك :

د. سامي خليل - نظرية الاقتصاد الكلي - الكتاب الاول - مصدر سابق ص 480-510



**تحليل الأثر الارتدادي والتفاعلي بين السياسة المالية والنقدية على
التوازن الاقتصادي العام (IS-LM)**

المصادر:

- 1- د. علي مجيد حمادي - التشابك الاقتصادي بين النظرية والتطبيق - دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن 2010.
- 2- د. سامي خليل ، نظرية الاقتصاد الكلي - المفاهيم والنظريات الأساسية - الكتاب الأول - الكويت 1994
- 3- د. عبد السلام ياسين الإدريسي - التحليل الاقتصادي الكلي - جامعة البصرة - 1986
- 4- د. ناظم الشمري - النقود والمصارف - مديرية دار الكتب للطباعة والنشر - جامعة الموصل 1988
- 5- مايكل إيدجمان - الاقتصاد الكلي ، النظرية والسياسة ، مصدر سابق ،
- 6- د. أحمد عبد الرحيم زردق ، التحليل الكلي في قياس الاداء الاقتصادي ، كلية التجارة - جامعة الزقازيق 2000 .
- 7- د. أحمد عبد الرحيم زردق ، التحليل الاقتصادي الكلي، توازن الاقتصاد القومي ، كلية التجارة - جامعة الزقازيق 2001
- 8- د. عدنان داود عذاري ، جواد كاظم البكري - اكتشاف الدورات الاقتصادية الأمريكية للمدة من 1955-2004 باستخدام نموذج كالدور - دار جرير للنشر والتوزيع - عمان 2010 .
- 9- Nicolas Kaldor "The Irrelevance of equilibrium Economic" The Economic Journal 1972.
- 10 -James R. Markusen "Introduction to Gam 5 for economic Equilibrium problem" University of Colorado 2005
- 11- Elmer G. Wiens "macroeconomics Theory & Application" working paper 2011



Analysis of the rebound effect and interactive between fiscal and monetary policy on the General economic equilibrium (IS-LM)

Abstract

Will address this research interaction and coordination between fiscal and monetary policies and the impact of this interaction and coordination on economic stability and growth, and how the financial implications of monetary policy may stimulate action monetary policy and treatment side effects and the nature of responsiveness and bounce between procedures both two policies and their impact on the balance of overall economic and explained in the folds of search justifications coordination and the extent necessary in order to address the imbalances in economic activity through twinning actions of monetary and fiscal, has embodied this coordination and interaction between policies and their impact mutual consistent and inconsistent when studying balance general economic and pillars of balance in the money market and the balance in the market commodity (Is-Lm). The balance monetary and commodity introductions essential to balance the general economic with origin and dimension Keynesian who put its basic idea balance economists Hekes and Hansen in their analysis of the balance of Keynesian Economics (income model simplex) and then was developed model to model (Is-Lm) thanks to their contributions theory and summarized tie between aggregate demand cash and aggregate supply commodity which plays monetary policy role "influential" and sensitive "in aggregate demand cash (monetary value of goods and services) also affect fiscal policy effectively in the overall width of the commodity (content Commodity money) and both two policies by its tools and policies different leaves effects mutually responsive about the purpose or mutual feedback effects on the target ... that stable economic balance is a viable case to restore balance in the event that this balance to the imbalance by self-forces and the unstable economic balance is non-viable state to restore balance, but remain in the folds oscillate between imbalance and stabilize the rates of certain economic use and output and prices .

Key words/

The general Economic Equilibrium- Equilibrium of Monetry Market- Equilibrium of Commodity Market- stablize economic balance- The non-stablize economic balance The Elestisty of investment, Liquidity trap- The demand of money for speculitive- Expantionary & contractionary policy.